

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية السادسة  
أبوجا، نيجيريا، 24-28 يناير 2005

الأصل: إنجليزي

EX.CL/156 (VI)

بحث التقرير المرحلي عن  
متابعة إعلانات مابوتو وسرت وواجادوجو

**بحث التقرير المرحلي عن**  
**متابعة إعلانات مابوتو وسرت وواجادوجو**

-1 **متابعة مقررات مابوتو:**  
1-1 **حالة التنفيذ: هيكل إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة:**

تم تقديم خطة عمل استراتيجية مفصلة لتنفيذ جميع مقررات مابوتو وسرت حول الزراعة والتنمية الريفية. ومن المتوقع أن تنفذ سائر المقررات في نهاية عام 2007.

لقد أدمجت المكاتب الفنية الستة التابعة للاتحاد الأفريقي والخاصة بالقضايا الزراعية والموارد الطبيعية بصفة كاملة في إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة للاتحاد الأفريقي. وهي: مشروع بحث وتطوير الحبوب الزراعية في المناطق شبه القاحلة والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية والمركز الأفريقي للقاح البيطري والمجلس الأفريقي للصحة النباتية والحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المنقبيات ومكتب فوتا جالون.

وكانت المفوضية قد عينت مديرين دائمين لكل من برنامج بحث وتطوير الحبوب الزراعية في المناطق شبه القاحلة والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية والمجلس الأفريقي للصحة النباتية ومنسق بالوكالة لبرنامج فوتا جالون. وقد تم تعيين الموظفين المطلوبين ورؤساء الأقسام الخاصة بجميع الإدارات الثلاث لإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة.

ولا يزال البحث جارياً عن مديرين دائمين لبرنامج فوتا جالون والمركز الأفريقي للقاح البيطري.

وقد وقع على اتفاق في مابوتو مع حكومة جمهورية غينيا لإعادة فتح مكتب برنامج فوتا جالون بعد ثلاث سنوات من إغلاقه. وأنجزت دراسة إطار لتنفيذ البرنامج بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة كقاعدة، يتم فيها تطوير برنامج جديد بمساعدة مرفق البيئة العالمية. زيادة على ذلك، عقدت اجتماعات للوزراء والخبراء لاعتماد البرنامج الجديد. وتم وضع إطار قانوني واتفاق للتعاون منقحين حول تنفيذ البرنامج وهما الآن قيد الدراسة والاعتماد. وهناك مشروع لعقد قمة لرؤساء الدول والحكومات في فوتا جالون لإجازة الإطار القانوني لاتفاقية التعاون لتنفيذ البرنامج.

هذا وقد ضمن برنامج فوتا جالون، منذ إعادة افتتاح مكتب كوناكري في يوليو 2004، التزام المانحين بالإسهام بـ2ر3 مليون دولار أمريكي سنويا على مدى السنوات

العشرة المقبلة وذلك لتنفيذ الأنشطة التنموية المدمجة . وقد اتخذت المفوضية كذلك إجراءات لتعيين منسق دائم للبرنامج ، سوف يتم وضعه قبل نهاية 2005.

من الجدير بالذكر أن المركز الأفريقي للقاح البيطري ومقره في إثيوبيا والممول كليا من طرف شركاء التنمية، إنما هو حتى الآن مكتب فني متخصص لمنظمة الوحدة الأفريقية للتصديق على اللقاحات البيطرية. وقد وقع على اتفاق بين المفوضية والحكومة الإثيوبية في مابوتو 2003. ويتم بحث اقتراح دمج المركز الأفريقي للقاح البيطري في الهيكل التنظيمي لإدارة الاقتصاد الريفي والزراعة للموافقة عليه.

## 2-1 حالة وضع 10% من مخصصات الميزانيات الوطنية للزراعة والتنمية الريفية:

لقد قرر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في الدورة العادية الثانية للمؤتمر التي انعقدت في مابوتو، موزمبيق، في يوليو 2003، من بين أمور أخرى، إعطاء الأولوية للزراعة والتنمية الريفية في خططهم الوطنية للتنمية.

ومن بين أهم المقررات المتخذة في قمة مابوتو التزام الدول الأعضاء بتخصيص 10% على الأقل من الميزانية الوطنية للتنمية الزراعية من الآن وحتى 2005. ولمتابعة تنفيذ المقرر، فقد أرسلت المفوضية مذكرة شفوية للدول الأعضاء ، تحضها فيها على تنفيذ الإلتزام وعلى أن تحدد النسبة المئوية المخصصة من الميزانية الوطنية للزراعة سنة 2004. زيادة على ذلك، فإن مفوضية الإتحاد الأفريقي تستغل كل الفرص كالحلقات الدراسية وورش العمل وغيرها من المننديات لتذكير الدول الأعضاء بأهمية تنفيذ هذا المقرر.

خلال الاجتماع الثاني لوزراء الزراعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي الذي انعقد من 15 إلى 16 أكتوبر 2004 في نيروبي (كينيا)، تعهد الوزراء بأن يعطوا الأولوية للزراعة في جهودهم التنموية ، وأن يستثمروا الموارد الضرورية بتنفيذ مقرر رؤساء الدول والحكومات بالإتحاد الأفريقي بتخصيص 10% على الأقل من الميزانية العامة للزراعة على مدى السنوات الخمس القادمة. ويستحق وزراء

الزراعة بالسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التوييه على دعمهم والتزامهم بتنفيذ هذا المقرر.

ويتعاون محدود بين المفوضية وشركائها (منظمة الأغذية والزراعة ، وبرنامج الغذاء العالمي) في إطار تنفيذ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ، سوف تحدد المفوضية الطرق والوسائل لتسهيل جهد الدول الأعضاء في تحديد عناصر الميزانية الأساسية التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند احتساب مخصصات النسبة المئوية وإعداد تقرير يمكن أن يسهل متابعة تنفيذ المقرر.

وتحت المفوضية مرة أخرى الدول الأعضاء على تنفيذ المقرر وعلى توفير المعلومات ذات الصلة لمفوضية الإتحاد الأفريقي حول تنفيذ مقرر رؤساء الدول، إضافة إلى تخصيص 10% من الميزانية الوطنية للتنمية الزراعية.

### 3-1 الموارد البيئية والطبيعية:

لتنفيذ المقرر بشأن اعتماد الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية المنقحة وهي أداة قانونية مهمة ترمي إلى ضمان الأمن الغذائي من خلال تنمية وإدارة مستدامة للتنوع الأحيائي لأفريقيا، نظمت مفوضية الإتحاد الأفريقي "أسبوع التوقيع على الاتفاقيات" . وكنتيجة لهذه الجهود المضنية، وقعت ثلاثون (30) دولة عضوا الآن على الاتفاقية بينما صدقت عليها ثلاث (3) دول أعضاء . نظرا إلى أن الاتفاقية تحتاج إلى 15 تصديقا لتدخل حيز التنفيذ، يجب أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات فورية لتسهيل عملية التصديق عليها حتى تدخل حيز التنفيذ لتمكين المفوضية من اتخاذ إجراءات تسهيل تنفيذ متسق لها.

فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية ، فإن المفوضية وأمانة النيباد بدعم من بنك التنمية الأفريقي وأمانة الأمم المتحدة للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، كانت في طليعة المشاورات الإقليمية التي تضم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والشركاء المعنيين في التنمية لوضع استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث اعتمادها الاجتماع العاشر للمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة. وكمتابعة ، قامت المفوضية وشركائها بوضع مذكرة/خطة عمل مفاهيمية لتنفيذ الاستراتيجية خلال الفترة 2005-2007.

يتطلب تنفيذ خطة العمل التعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يتوقع منها لعب دور رائد في إقناع مختلف الدول الأعضاء فيها بإدخال استراتيجيات في خطط عملها وتخصيص الموارد لتنفيذها.

#### 4-1 حالة التنفيذ: معايير الأمن الغذائي:

للتخفيف التدريجي للقيود المفروضة على التعريفات الجمركية وعلى حصص تجارة الموارد الزراعية والحيوانية، يتم إيلاء عناية تتنامي أكثر فأكثر للتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية التي يتمثل هدفها في حماية صحة الإنسان والحيوان والنبات. من هذه الحواجز التجارية الفنية غير الجمركية الأمراض للنباتات وللحيوانات والأغذية والسموم الكيميائية كمخلفات مبيدات الآفات والسموم ذات الأصل الجرثومي (مثل التوكسينات الفطرية). وعلى العموم، فإن معايير لنظافة والصحة المتبناة من طرف الدول النامية تعتبر عالية أكثر بكثير من التي تتبناها الدول النامية. وهناك مشاكل خاصة من حيث الزراعة والحيوانات وموادها. وهناك حالة مطروحة هي أنه حسب شروط الاتحاد الأوروبي، فإن إيرادات الحبوب واللوز والجوز، ستحتوي أقل من أربعة أسهم للبلايين من أفلاتوسيين والذي تقدر تكلفته بـ670 مليون دولار بالنسبة لـ19 دولة أفريقية والتي لم تنجح في احترام القانون. تمت هذه المفاوضات كذلك بين الدول النامية حول تأثير التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية على التجارة.

إن التعريفات الجمركية وقيود الحجر الصحي والعجز عن تنويع قاعدة الصادرات هي في أغلبها ناجمة عن رداءة الصادرات الغذائية والزراعية الأفريقية. ومن بين الحواجز غير الجمركية، القوانين الصحية والصحية النباتية التي يمكن أن تشكل قيوداً شديدة تؤثر على الصادرات سواء التقليدية أو غير التقليدية. وعلى العموم، فإن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية قد حددت كمعايير تهدف لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات ضد دخول وانتشار الحشرات الضارة والمخاطر الناجمة عن المواد المضافة أو الكائنات المسببة لأمراض توجد في الطعام أو الشراب أو قوت الحيوان أو غير ذلك من تدابير تهدف إلى الحد من الخسائر التي يسببها دخول أو وضع أو انتشار الحشرات الضارة. إن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية يمكن أن تتخذ كثيراً من الأشكال كالقوانين والمرسومات والتنظيمات والشروط والإجراءات وتنفيذاً للمعايير المحددة.

إن قيود تنفيذ معايير حماية النباتات والتزامات الدول الأعضاء فيما يخص شروط التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية تبقى تشغل بال المجلس الأفريقي للصحة النباتية التابع للاتحاد الأفريقي. لقد حدد إعلان مابوتو مسؤولية

المجلس الأفريقي للصحة النباتية على أنها تشمل السهر على تنفيذ تدابير الصحة النباتية الدولية والأمن الغذائي.

إن ضرورة التقيد بمعايير الصحة النباتية الدولية تمثل للدول الأفريقية التحدي الأكبر فيما يخص حماية النباتات في زراعة متحررة. لقد أثار المجلس الأفريقي للصحة النباتية هذه القيود خلال مختلف المنتديات، سواء على المستوى المحلي (في أفريقيا خلال انعقاد الجمعية العمومية الـ21 في داكار بالسنغال) أو المستوى الدولي (إبان المشاورات الفنية الـ16 بين المنظمات الإقليمية لحماية النباتات: المشاورة الـ16 الفنية بنairobi (كينيا) 2004).

إن صرخة الدول الأفريقية قد استقبلت بشكل إيجابي وأشير إلى عدة نقاط تبعث على الهم والملاحظة خلال الدورة الـ16 لاجتماع المجلس الاستشاري الفني العالمي كما يسترعي الانتباه للدعم الدولي طبقا للمادة 9 من اتفاق المنظمات غير الحكومية حول التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وتشمل النقاط التالية:

#### \* تبادل وتقاسم المعلومات:

كما هو في غالبية الدول، فإن المفهوم العام للشروط الدولية الخاصة بالأسواق الزراعية محدود في أفريقيا ففي أفريقيا توجد ثغرات في التواصل بين الشخصيات البارزة. وسوف تستفيد الدول الأفريقية:

- من تعزيز المجلس الأفريقي للصحة النباتية، في إدارة وتبادل المعلومات وتطوير الخبرة الفنية والقدرات لتسهيل تبادل المعلومات الرسمية حول الصحة النباتية بأفريقيا. وستوفر هذه الأنشطة إطارا لوضع نظم للمعلومات الوطنية والإقليمية الخاصة بحماية النباتات؛
- التدريب وتعزيز القدرات والهياكل الأساسية الخاصة بالمجلس الأفريقي للصحة النباتية-الإتحاد الأفريقي، لتنفيذ تدابير الصحة النباتية.

#### \* تحليل خطر ونظم مراقبة الحشرات الضارة في أفريقيا:

- إن الدول الأفريقية بحاجة إلى تعزيز قدرات التحليل الخطر للتأكد من أن المنتجات الزراعية الطازجة تستجيب للشروط الدولية؛
- تقديم التشخيصات ومعدات أخذ العينات ومعالجة الآفات لتعزيز العينات ودوريات المراقبة على الحدود ونقاط الدخول؛
- وضع مختبرات إقليمية للبحث في الإنتاج الزراعي الطازج الرفيع المستوى وتلوثات كيميائية أخرى؛

■ تعزيز الهياكل الأساسية لتنفيذ عينات في القطاع الصحي بأفريقيا،  
(المراقبة، القدرات التشخيصية، تفشي الأمراض وبرامج الحالات  
المستعجلة)؛

تحتاج الدول الأفريقية إلى المعونة في تأسيس لوائح وطنية للحشرات الضارة  
والتشخيصات والكتيبات الخاصة بتحديد الحشرات الضارة.

**\* مراقبة الواردات ومعالجة الشحن؛ (وماذا عن قضية الكائنات المعدلة وراثيا):**

تحتاج أفريقيا إلى دعم معالجة قضايا التزوير ومصداقية الشهادات الخاصة  
بحماية النباتات. والحاجة ماسة للتدريب في نظم تحديد الهوية لمكافحة التزوير. وفي  
هذا الصدد، من المرجو إيجاد فرصة لمشاريع التعاون الفني لتحديد الهوية الانتخابية.  
وسيدافع المجلس الأفريقي للصحة النباتية عن قضية للدول الأعضاء وسيشرح  
الاحتياجات السابقة الذكر في مختلف المنتديات الدولية مع الأمل في جذب التعاطف  
الدولي في معالجة القضايا السابقة.

سيشارك المجلس الأفريقي للصحة النباتية للاتحاد الأفريقي في مشروع برنامج  
الاستثمار والتجارة بأفريقيا وذلك لتعزيز القدرات في مجال الهياكل الأساسية وفي القدرة  
الصحية والصحة النباتية بأفريقيا جنوب الصحراء في تحليل احتمالات الخطر منذ  
السنوات الثلاثة الأخيرة. ويتمثل هدف هذا المشروع في تحديد وتكوين جماعة معتبرة  
من المدربين في مجالات الصحة النباتية والحيوانية وفي الأمن الغذائي. وحتى اليوم، تم  
تكوين 15 دولة و69 مشاركا. وقد نظم المجلس الأفريقي للصحة النباتية نقاشا شارك  
فيه المتدربون الذين يمثلون مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية حول قضايا تحليل  
احتمالات الخطر والوصول إلى الأسواق. وقد قام المجلس الأفريقي للصحة النباتية  
بتنظيم دورة تدريبية حول تحليل الخطر في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط  
أفريقيا؛ ويتوقع إقامة دورة تدريبية أخرى لصالح دول مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي  
في مارس 2005. وسيعقد مؤتمر أفريقيا بجنوب أفريقيا في عام 2005.

**التحدي الذي يطرحه تنفيذ المقررات الخاصة بالمعايير الدولية للأمن الغذائي  
والإجراءات المتخذة للتصدي له:**

يمثل نقص البيانات والمعلومات العلمية الخاصة بالحشرات الضارة مشكلة في  
الدول الأعضاء لذلك يعمل المجلس الأفريقي للصحة النباتية/الاتحاد الأفريقي مع  
المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء قاعدة بيانات عن الحشرات الضارة في الحجر  
الصحي لدول كل منطقة على حدة. وسوف ترفع نتائج هذا النشاط من حجم تجارة  
المنتجات الزراعية الواردة من أفريقيا.

إن التعاون قائم بين المجلس الأفريقي للصحة النباتية والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية ويستهدف تحديد الخسائر المرتبطة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية في التجارة وتوضيح إجراءات التخفيف بالنسبة لبلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن عوامل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية الأكثر شيوعا والتي تسبب خسارة في البضائع وتراجعها وكذلك بالنسبة للكميات المصروفة ، سوف تدوم . وإن الترتيبات المؤسسية وخاصة الكفاءة الإنسانية المتشكلة في كل بلد سوف توثق وسوف تنظم برامج تدريبية لسد الثغرات. وترمي نتائج هذه الدراسة إلى وضع إطار قاري لتدريب الدول الأعضاء على استخدام تقنيات محسنة لصحة الجينات ووقاية النباتات.

### \* تحليل خطر الحشرات الضارة:

أوصت الجمعية العمومية الـ21 للمجلس الأفريقي للصحة النباتية للاتحاد الأفريقي (من 24 إلى 28 يونيو 2004) بتكوين فريق عمل لتحليل خطر الحشرات الضارة من أجل تطوير الكفاءة في مجال تحليل احتمالات الخطر في أفريقيا . ولقد توصلنا بمشروع برنامج الاستثمار والتجارة في أفريقيا إلى تدريب 69 مدربا في مجال تحليل الخطر.

لقد تمت الاتصالات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل التدريب وتعزيز القدرات الإقليمية في تحليل مخاطر الحشرات الضارة . ويتابع المجلس الأفريقي للصحة النباتية البحث عن شركاء دوليين للتفاوض وتبادل الأفكار من أجل تحسين عملية تقييم الخطر ونهج الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. بعبارة أخرى، تعزيز تقييم الخطر الذي يهدد صحة النباتات وتشكيل مجموعة واعية بأهمية الأمن الغذائي. ويأمل المجلس الأفريقي للصحة النباتية أن زيادة تمويل برنامج عمله ستحسن من تعزيز القدرة على تحليل الخطر في أفريقيا.

ويركز المجلس الأفريقي للصحة النباتية على برنامج عمله حول المواءمة والدعوة والتيسير في مجالات الصحة النباتية والأمن الغذائي في أفريقيا . غير أن المجلس يفتقر إلى الموارد المالية والكفاءة البشرية وهذا يستدعي الدعم من الدول الأعضاء ومن المانحين وتعبئة الأموال من شركاء التنمية لتمويل الدورات الدراسية والتدريبية.



يبذل المجلس الأفريقي للصحة النباتية للاتحاد الأفريقي كل ما في وسعه للتعاون مع مؤسسات ذات معرفة عالية داخل القارة لتكميل جهود المجلس الأفريقي للصحة النباتية في الوقت المطلوب . بالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون والمساعدة المتبادلة مع المبادرات المماثلة ضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الآخرين الملتمزمين بحماية النباتات بأفريقيا سوف تزيد قدرة المجلس الأفريقي للصحة النباتية على تنفيذ إعلان مابوتو.

تحتاج الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير لوضع ومواءمة السياسات بشأن معايير الأمن الغذائي. وينبغي أن تجهد في سبيل بلوغ المعايير الدولية بالنسبة لكل القضايا الخاصة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية.

### **إن المجلس الأفريقي للصحة النباتية للاتحاد الأفريقي مكلف بما يلي:**

- تهيئة بيئة مناسبة لمراقبة الصحة النباتية واستكمال التشريعات الخاصة بالصحة النباتية المطابقة للالتزامات الدولية؛
- تحقيق مزيد من الشفافية والقدرة على اتخاذ القرارات العلمية مع ضمان التدريب في مجال تحليل خطر الحشرات الضارة؛
- زيادة القدرة على القيام بالتحقيقات عبر الحدود الإقليمية في كل أرجاء أفريقيا؛
- إنشاء أنظمة إنذار مبكر للحشرات المهاجرة وخاصة الجراد المهاجر والديدان و.....
- تعزيز إدارة متكاملة للحشرات والمحاصيل والدعوة للتخلص من مخزونات المبيدات الحشرية القديمة في أفريقيا.

## **2. إعلان سرت والتحدي الذي يطرحه تنفيذ التنمية المتكاملة والمستدامة في مجالات الزراعة والمياه:**

يؤكد إعلان سرت الالتزامات المتخذة في مقررات وإعلانات مابوتو. غير أنه يرمي لأبعد من ذلك إلى تحديد المعايير ذات الصلة المطلوبة للتنفيذ لمواجهة التحديات الخاصة بتنمية القارة في مجال الأمن الغذائي والزراعة والمياه وذلك بشكل دائم؛ ويطلب من المفوضية إعداد خطط التنفيذ في هذا الصدد.

### **2.1 وضع خطة العمل لتنفيذ الإعلان:**

تغطي الخطة الإستراتيجية 2005-2007 للمفوضية خطة التنفيذ بكامل قضاياها الواردة في إعلان سرت. وقد وضع برنامج العمل التالي للتنفيذ خلال الفترة 2004-2005 من الخطة:

- التنمية الزراعية والمالية ومصائد الأسماك وسوق المنتجات الحيوانية؛
- الأمن الغذائي؛ المواشي؛ التعزيز المؤسسي؛ التنمية الريفية؛ استخدام الكائنات المحورة وراثيا؛
- سياسة إصلاح وإدارة الأراضي؛ الحد من مخاطر الكوارث؛ اندماج المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس وزراء الزراعة كمكاتب فنية متخصصة والإدارة والاستخدام المشترك للمياه.

وقد وضعت خطة للتنفيذ لسنة 2005 تتضمن إجراءات سياسية مثل: الدراسات حول إنشاء صندوق للتنمية الزراعية؛ وضع نظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي؛ إنشاء وكالة للمنتجات الزراعية الاستراتيجية؛ إدارة التربة والأراضي؛ الاستخدام والإدارة المشترك للمياه والحد من مخاطر الكوارث.

## 2.2 التعزيز المؤسسي وإقامة الشراكات:

تبحث المفوضية وتقيم شراكات مع عدد من المؤسسات لتحديد مجالات التعاون وذلك لتنفيذ الالتزامات الخاصة بالتعزيز المؤسسي المضمن في إعلان سرت. وفي هذا الصدد، تبحث مفوضية الاتحاد الأفريقي الآن التوقيع على مذكرة تفاهم مع المؤسسات من مثل المنتدى الخاص بالبحث الزراعي في أفريقيا والمركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية والمعهد الدولي للأبحاث الخاصة بتربية الماشية وبرنامج الغذاء العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقد وضعت المفوضية خارطة الطريق من أجل التكامل من الآن إلى نهاية سنة 2005 للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجلس الوزراء الأفريقيين للزراعة كلجنة فنية متخصصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي. من أجل هذا، فقد تم الاتصال باجتماع البلدان الآسيوية الأعضاء لمعرفة رأيه في مسار عملية التكامل.

## 2.3 قطاع المياه:

إثر تبني المرفق الأفريقي للمياه وإقرار الرؤية الأفريقية 2025 حول المياه المتضمنة في إعلان سرت فقد أعلن للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالمياه انطلاقة المرفق خلال اجتماع لجنته التنفيذية بتونس في يونيو 2004. والمرفق مفتوح رسميا الآن في بنك التنمية الأفريقي. وقد أنشئت أجهزة إدارته وتسييره للبحث من طرف اجتماع البلدان الآسيوية الأعضاء. وقد أعلن بنك التنمية الأفريقي عن استلامه التزامات جادة لدعم المرفق من كندا (20 مليون دولار كندي) ومن بنك التنمية الأفريقي نفسه (23

مليون دولار أمريكي) وهولندا (16 مليون يورو بواقع 4 ملايين في السنة)؛ اللجنة الأوروبية (20 مليون يورو) وفرنسا التي أشارت إلى احتمال التزام سنوي بـ3 إلى 5 مليون يورو.

وأعدت المفوضية كذلك وثيقة معلومات حول الإدارة والاستخدام المشترك للمياه العابرة للحدود والتي هي موضوع المفاوضات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وستعرض على الشركاء لدراسة تمويلها في عام 2005.

### **3. إعلان واجادوجو حول العمالة والحد من الفقر في أفريقيا:**

إن إعلان واجادوجو حول العمالة والحد من الفقر في مجالات الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية هي الآن قيد المعالجة في إطار تنفيذ مقررات وإعلانات مابوتو وسرت الواردة في خطة عملنا الاستراتيجية 2004-2007.

2005

# Status of implementation of the Maputo decisions, sirte and Ouagadougou declarations on agriculture and water for food security

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4419>

*Downloaded from African Union Common Repository*